
فرص و تحديات النهوض بالسياحة في الجزائر

إعداد

د. مصطفى محمود محمد حسين

جامعة المنيا - مصر -

د. سعاد صديقي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله -

الجزائر

مجلة كلية السياحة والفنادق ملحق العدد الأول يونيو ٢٠١٧
الخاص بالمؤتمر العلمي الأول السياحة والآثار - الفرص والتحديات

فرص و تحديات النهوض بالسياحة في الجزائر

إعداد

د. مصطفى محمود محمد حسين^٢

د. سعاد صديقي

الملخص:

الجزائر تتمتع بثروات وخيرات سياحية كثيرة من مقومات طبيعية أو معالم تاريخية و حضارية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد ، هذه الأخيرة سمحت بظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر ، وقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع السياحي وذلك من خلال وضع سياسات تنموية واستراتيجيات لبلوغ التنمية السياحية المستدامة، ومحاولة اعتمادها على الأدوات التسويقية في تقديم منتجاتها لاستغلال الفرص والتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاطها حتى تكون في وضع أفضل مما كانت عليه.

الكلمات المفتاحية: مقومات السياحة ، أنواع السياحة، التنمية السياحية، الفرص، التحديات، الجزائر.

Summary:

Algeria as a country of Mediterranean countries, enjoying the riches of many tourist sites , natural or historical and cultural elements ;vary according to geographical of country's regions, these latter allowing the emergence of different types of tourism in Algeria.

The Algerian State has devoted considerable attention to the tourism sector , through the development policies and strategies to achieve sustainable tourism development, and try to adopt the marketing tools to offer their products ,to take advantage of opportunities and overcome the difficulties and problems that hinder their activities ,to be in a better position than it was.

Key words: the elements of tourism, types of tourism, tourism development, opportunities, challenges, Algeria.

المقدمة:

الجزائر كبلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، تتمتع بثروات وخيرات سياحية كثيرة من مقومات طبيعية أو معالم تاريخية و حضارية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد ، هذه الأخيرة سمحت بظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر ، ولقد اكتشفت هذه الثروات من طرف السياح المحليين و الأجانب على مختلف العصور و الأزمنة، و لقد بدأت الجزائر تهتم بهذا القطاع و ذلك نظرا لأن القطاع السياحي أصبح يعد أحد أكبر المصادر التي تحقق عائد معتبر، ولها أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول التي لازالت في مرحلة النمو، كما يساهم في تنمية مناطق وأقاليم جديدة الأمر الذي يتيح فرص عمل جديدة ومزيدا من الاستثمارات و التوظيف ، حيث أصبحت السياحة اليوم علما وفنا وتجارة، وقد أصبحت التنمية السياحية قضية هامة تشغل إهتمام متخذي القرار بمختلف البلدان لكونها قطاع هام يساهم في رفع مداخيل الدولة من النقد الأجنبي .

إن نشاط بهذه الأهمية لا يمكن أن يكون إلا من بين أولويات السياسة الاقتصادية لتنمية أي بلد يتمتع بمقومات سياحية وطبيعية كالجزائر و التي رغم تمتعها بميزة نسبية في جذب السياح لاسيما من حيث مواقع السياحة المختلفة إلا أن نصيبها لا يزال بعيد جدا من إمكانياتها.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما هي الفرص و التحديات التي تواجهها السياحة في الجزائر؟

وسوف نحاول الاجابة عليه من خلال مجموعة من المحاور وهي :

أولاً: مقومات و أنواع السياحة في الجزائر:

ثانياً: دور الدولة في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر:

ثالثاً: التحديات التي تواجهها السياحة في الجزائر و الفرص المتاحة:

أولاً: مقومات و أنواع السياحة في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية ، بالإضافة إلى التراث الثقافي ، التاريخي و الحرّي المهم وهذا بدوره أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة ، والتي تجعل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب وتمكنها من احتلال مكانة مرموقة من خلال التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد .

١ - المقومات السياحية:

تتمثل المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في الموارد الطبيعية و الموارد التي هي من صنع

الإنسان، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- ١- الموارد الطبيعية:

إن كبر مساحة الجزائر أدت إلى تنوع المناخ و التضاريس فيها ، فهي تجمع بين الصفات الإفريقية و العربية و المتوسطية و هذا مكنها من اكتساب ما يلي :

١- ١- الشريط الساحلي:

يتميز الساحل الجزائري بطوله حيث يمتد على مسافة 1200 كلم تتخلله شواطئ و خلجان ، كما يحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية و كثبان رملية و أنظمة بيئية قرب الغابات من الشرق إلى الغرب ، كما تتشكل هذه السواحل من كتل صخرية يزيد علوها في بعض الأحيان إلى 1000 م ، ولقد أنشأت قرب هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن و محطات للاستجمام و الترفيه و قد تم تجهيزها بفنادق و مخيمات صيفية مثل: القالة و تيقمرت ... الخ، كما تحتوي المنطقة البحرية على ثروة هائلة من المرجان و ثروات حيوانية و غابية معتبرة ، ووجود جزر هامة تتردد عليها الطيور . و لقد تم إنشاء عدة حضائر وطنية مهمتها الحفاظ على البيئة نذكر منها (عداد، ٢٠٠٢) :

- الحضيرة الوطنية لجرجرة..... تغطي مساحة ١٨٥٠٠٠ كلم٢.

- الحضيرة الوطنية لثنية الحد تغطي مساحة ٣٨٠٠٠ كلم٢.

- الحضيرة الوطنية لبلازما تغطي مساحة ٢٦٠٠٠ كلم٢.

- الحضيرة الوطنية لشرية تغطي مساحة ٢٦٠٠٠ كلم٢.

- الحضيرة الوطنية لفوراية..... تغطي مساحة ٣٠٠٠ كلم٢ .

- الحضيرة الوطنية للقالة تغطي مساحة ٧٦٤٣٨ كلم٢ هذه الحضيرة مصنفة ضمن المناطق الرطبة من طرف منظمة LUNESCO ، « كما أدرجت المنظمة الحضيرة الوطنية لـ تازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به هذه الحضيرة من منحدرات صخرية ، شواطئ جبال و وديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف باسم - ماغو - « (بوهالي، ٢٠٠٤).

١- ٢- المناطق الجبلية :

تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب و هي بذلك تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية ، مثل مرتفعات الشريعة و الذي يبلغ ارتفاعها 1510 م و التي تسمح للسياح من ممارسة رياضة التزلج على الثلج ، بالإضافة إلى جبال القبائل و التي تشكل حدائق طبيعية ، و قد أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية ، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي و الذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه و حتى من حيث المناظر و النباتات .

١- ٣- الصحراء الجزائرية :

تتوفر الجزائر على مساحة كبيرة تمثل حوالي 02 مليون كلم² و هي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب :

❖ أدرار الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء و تعرف هذه المنطقة بتمازج مختلف الثقافات و قلاعها القديمة .

❖ إيليزي والتي تمثل الطاسيلي الذي يقع في أقصى الجنوب الشرقي ، « تعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي و التي صنفت سنة 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية» (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، ٢٠٠٢).

❖ وادي ميزاب و التي تتوفر على معالم تاريخية و معمارية و قد صنفت ضمن التراث العالمي ، و تتمثل في مدن بني يزقن ، بونورة ، ويساتين النخيل .

❖ تمنراست التي تتميز بوجود الحضيرة الوطنية لظفار و ما تتمتع به من تضاريس ، ثروة غابية ، حيوانية و نقوش حجرية التي تمثل موارد أساسية للسياحة

كل هذه المناطق التي تم ذكرها تكتنز معالم أثرية غنية بالتماثيل و الأحجار المصقولة و تعتبر وقفة هامة لاستقراء التاريخ ، لذلك لابد من الحفاظ عليها حتى تكون قادرة على تلبية الطلب السياحي في المنطقة .

١- ٤- الحمامات المعدنية :

لقد قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بتحديد ٢٠٢ مصدر مائي معدني معظمها في شمال البلاد ، كما أن التحاليل الفيزيائية ، الكيمائية و الهيدروجيولوجية حددت أكثر من ثمانية أنواع من المياه ، أما على المستوى المعدني فتوجد أربع أنواع من المصادر و هي: مصادر حمامات ذات حرارة منخفضة ، مصادر حمامات ذات حرارة متوسطة ، مصادر حمامات ذات فائدة علاجية ، مصادر حمامات ذات حرارة مرتفعة (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، ٢٠٠٢) .

وتمتلك الجزائر في هذا المجال: ٠٧ محطات للمياه المعدنية المهيأة ، ١٣٦ منبعاً ذو أهمية محلية ، ٥٥ مصدر ذو أهمية جهوية ، ٠٥ منابع ذات أهمية وطنية، وقد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية و مراكز استحمام و ترفيه منها مركز لعلاج بمياه البحر بسيدي فرج ، حمام قرقور ، حمام ريغة و غيرها (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، ٢٠٠٢) .

١- ٢- الموارد التي من صنع الإنسان :

تتمتع الجزائر بمعالم تاريخية و ثقافية كثيرة ، و لقد كان للإنسان دور كبير في تواجدها، و هذه المعالم قادرة على استقطاب المزيد من السياح و تلبية متطلباتهم ، نذكر منها :

١- ٢- ١- الموارد الثقافية، الدينية والتاريخية :

توالت على الجزائر وعلى مر العصور عدة حضارات مختلفة من الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية إلى الحضارة القرطاجية و الحضارة الرومانية ، ولقد أعطى هذا الغزو معالم أثرية و رموز فنية ، بنايات ذات طابع معماري تقليدي معاصر ... موزع عبر الإقليم مثل مدينتي أغميت و جميلة و آثار أخرى موجودة بتيبازة و شرشال وغيرها بالإضافة إلى ما تركته الحضارة الوندالية و البيزنطية و الحضارة الإسلامية و التي تعاقبت عليها عدة خلافات : الخلافة الفاطمية ، بنو حماد ، المرابطون و في الأخير الخلافة العثمانية .

كما توجد معالم و آثار في المناطق الصحراوية ورسومات جداريه في الطاسيلي و الحفار ، ودون أن ننسى الزوايا التي تستقطب الكثير من زوارها مثل : الزاوية التيجانية و الزاوية العيساوية ، » بالإضافة إلى الآثار الموجودة في المتاحف المنتشرة على التراب الوطني منها : المتحف الوطني باردو بالجزائر العاصمة ، متحف أحمد زيانة بوهران ، متحف سيرتا بقسنطينة، متحف سطيف ، متحف ناصر إيدين ببوسعادة « (ONT,2001).

كل هذه الثروات ثمينة وتنوعها يسمح بتنمية السياحة على مدار السنة وعليه يجب تهمين التراث التاريخي و الثقافي وأن يشمل جميع الأبعاد و السعي إلى إحياء العناصر التي يتكون منها هذا التراث و الحفاظ عليه .

١- ٢- ٢- التراث الحرفي :

للصناعة التقليدية دور أساسي في تقديم صورة البلد ، وذلك من خلال مختلف المنتوجات التي يقدمها الحرفيون و التي تمثل حضارته و ثقافته ، وتمتلك الجزائر تراثا تقليديا يمتد جذوره إلى أعماق التاريخ و يعد بمثابة تعبيرات صادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه و تعزيز بقائه و تداوله بين الأجيال و تطويره بمحاذاة الثقافة الوطنية فهي متجددة باستمرار، أين يبقى التراث راسخ الجذور في الماضي و منحه نحو المستقبل في أن واحد .

فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي تناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وهي تختلف من منطقة إلى أخرى حسب عادات و تقاليد كل واحدة منها وتتمثل « هذه الصناعات في صناعة الفخار ، صناعة الحلبي الفضية و الذهبية و صناعة الزرابي ، التطريز على القماش ، صناعة النحاس بالإضافة إلى الألبسة التقليدية « (L'Artisanat en Algérie,2003) حيث أن لكل منطقة لباسها الخاص و التي يتم التعريف بها من خلال الاحتفالات و الأعياد الوطنية و مواسم سنوية و من بين هذه الاحتفالات نذكر : « عيد الزربية بغرداية ، عيد الحلبي ببني يني ، موسم تاغيت ، ربيع الأفرار ، أسبوع تيميمون ... الخ » (الديوان الوطني للسياحة، ٢٠٠١) ، لذلك لا بد من إحصاء هذه القدرات

الحرفية و الثقافية و التاريخية المحلية و تثمينها وترقيتها و تحسيس الشباب بضرورة اكتساب التأهيل في هذا المجال .

١- ٢- ٣- المنشآت القاعدية للنقل :

تعتبر منشآت النقل في الجزائر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب العربي بحيث تتعدى خطوطها ١٠٠٠٠٠ كلم، وتمثل هذه الشبكة في الهياكل التالية (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، ٢٠٠٢):

ا- شبكة الطرقات :

تبلغ طولها أكثر من ٩٠٠٠٠ كيلو متر منها :الطرق الوطنية تمتد على طول ٢٢٠٠٠ كلم، الطرق الولائية تمتد على طول ٢٦٠٠٠ كلم ،الطرق الثانوية تمتد على طول ٤٢٠٠٠ كلم لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية التي تحتاج إلى بذل مجهودات أكثر لتطورها .

ب - شبكة السكة الحديدية :

تبلغ طول هذه الشبكة ٤٢٠٠ كلم مزودة بحوالي ٢٠٠ محطة لكنها تغطي بالأخص المناطق الشمالية.

ج - النقل الجوي :

تتكون الشبكة الوطنية للمطارات من ٥٣ مطارا موزعة على كل التراب الوطني حتى في الجنوب ومن مختلف الأنواع وهي(قويدر، ٢٠٠٢) : ١٣ مطارا ذو طابع دولي وهذا يسمح بتطوير السياحة الدولية ، ٨٠ مطارات وطنية و١٤ مطارا جهويا و١٩ مطارا للاستعمال المحدود منها ٤٠ مطارات يرتبط نشاطها بالبحث و الاستغلال في مجال المحروقات و المناجم و هي مطار حاسي رمل ، ستاح ، نمورد أنيوس، البرتة .

لكن رغم ذلك تبقى هذه الخطوط غير كافية ولا بد من تطويرها و تكثيفها وتجديد الأسطول الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مساندة الاحتياجات السياحية المتنامية .

د - النقل البحري :

على طول الساحل الجزائري البالغ ١٢٠٠ كلم يتواجد « ١٣ ميناء متعدد الخدمات بالإضافة إلى ١٧ ميناء مخصص للصيد البحري و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و ميناءان مخصصان للمحروقات » (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، ٢٠٠٢).

من حيث العدد تعتبر قدرات البلاد في مجال منشآت النقل معتبر نسبيا لكنها تتطلب عمليات تهيئة و تامين للقدرات المتوفرة وتنظيم الأداء الخاص لكل نمط من أنماط النقل، وذلك لأن السياحة متوقفة لا محالة على تحسين شبكة النقل وتوزيعها عبر مختلف المناطق .

٢- أنواع السياحة في الجزائر :

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث تضاريسها و مناخها من منطقة إلى أخرى ، أدى ذلك إلى ظهور أنواع كثيرة من السياحة في الجزائر وهي :

٢ ١- السياحة الساحلية :

هي أكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر بفضل الشريط الساحلي الممتد على مساحة ١٢٠٠ كلم ،ولقد حظي هذا النوع من السياحة بالاهتمام و جهزت بمركبات سياحية ما بين فنادق وبيوت الاصطياف و الفيلات الصيفية ، وقد اختيرت مناطق كبرى من أجل التوسع السياحي وهي: غرب مدينة الجزائر : موريتي ، نادي الصنوبر ، سيدي فرج ، زرالدة و تيبازة ، في الغرب : الأندلسيات في وهران ، في الشرق : بجاية ، عنابة ، سرايدي ، القل ، سكيكدة و القالة (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي،٢٠٠٢).

٢ ٢- السياحة ذات الطابع العائلي و الاجتماعي :

هذا النوع من السياحة يتميز بطابعه الأخلاقي لكونها موجهة للعائلات و تسمح بالاندماج مع السكان المحليين ، كما أنها تسمح بتطوير النشاطات الاقتصادية في المناطق المحدودة التي تفتقر للمناطق السياحية .

٢ ٣- السياحة الثقافية :

تكاد تنعدم هذه السياحة في الجزائر ولا نجد إقبال كبير عليها من طرف السكان المحليين و تبقى حكرا على السياح الأجانب .

٢ ٤- السياحة الصحية و المعدنية :

تمتلك الجزائر إمكانات هامة من الحمامات المعدنية و التي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة بهدف صحي أو الاستجمام و الراحة ، « ولقد تم إحصاء ٢٠٢ منبع للمياه المعدنية سنة ١٩٨٦ » (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي،٢٠٠٢) ومن بينها حمام ربي بسعيدة حمام الشلالة أقبلة ، حمام الصالحين ببسكرة ،حمام بوحنيضية بمعسكر وهي مركبات سياحية مجهزة بمرافق صحية و مرافق ترفيهية.

٢- ٥- السياحة في المناطق الريفية :

تعتبر هذه السياحة سلوك مألوف لدى الجزائريين حيث تسمح لهم بالتجوال و الصيد و الزيارات الدينية... الخ ، هذه السياحة مهمة نظرا لأنها تسمح باستغلال الإمكانيات المحلية كالصناعات التقليدية و النشاطات الفلكلورية و تغيير التحرك السكاني و التخفيف من العزلة هذه الأخيرة التي ينتج عنها آثار سلبية.

٢- ٦- السياحة الحضرية :

هي سياحة نهاية الأسبوع و ترتبط بالسياحة الثقافية كما أنها تحتاج إلى وسائل النقل و الاتصال و تستدعي إنجاز منشآت فندقية ، و لقد جهزت في الجزائر عدة مناطق حضرية بفنادق سياحية مثل : فندق الهضاب بسطيف ، شيلية بباتنة ، مرمورة أفبلمة ، سيرتا بقسنطينة ، الفندق الكبير بوهران ، فندق زيري بالغزوات ، الزيانين بتلمسان و عمراوة بتيزي وزو .

٢- ٧- السياحة الشبابية :

يتشكل المجتمع الجزائري من نسبة كبيرة من الشباب وهذا ما سمح بانتشار هذا النوع من السياحة و ازدياد الطلب على جولات الترفيه و النشاطات الثقافية و الرياضية ، و يبدو أنه من الضروري إيجاد الظروف المناسبة لتطويرها حتى لا تسمح بتدفق السياح الجزائريين نحو البلدان المجاورة .

٢- ٨- السياحة الصحراوية :

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف إلى التراث السياحي في الجزائر فالمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة و آثار و نقوش صخرية و هذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب ، و لقد أنشأت في هذه المنطقة فنادق نذكر منها : فندق القائد ببوسعادة ، الزيبان ببسكرة ، سوف بالوادي ، الرستميين و الجنوب بغرداية و فندق طاهات بتمنراست .

٢- ٩- السياحة ذات الطابع الديني :

تتمثل هذه السياحة في زيارة المناطق التي تتواجد بها الأضرحة المحلية المشهورة ، والتي تعتبر محل اهتمام السياح الأجانب لمشاهدة الطقوس و التظاهرات التي تقام فيها من قبل مختلف الطوائف التي اعتادت على زيارتها .

٢- ١٠- سياحة المؤتمرات و الأعمال :

لقد ظهر هذا النوع من السياحة خاصة بعد تطور وسائل الاتصال و تحرير الاقتصاد و ما نجم عنه من تنظيم الندوات و المؤتمرات ، الأسواق ، المعارض و الزيارات الشخصية .

ثانياً- جهود الجزائر لتحقيق التنمية في القطاع السياحي:

إن السياحة تعتبر من الدعائم الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني ومؤشرا حقيقيا للتقدم الحضاري والاجتماعي لذا فقد حظي بالاهتمام مؤخرا وهذا ما سنوجزه في الفروع الآتية:

١- زيادة اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع السياحي:

لقد أعطت الدولة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا لقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية ، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفية الوصول الى التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ، وكذا التوسع السياحي، وقررت الدولة خصوصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم ٠٦|٠١|٢٠٠٣ على القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة وكذا تسييره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول (أحمد، ٢٠١٢):

❖ ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية و ذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل على تامين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة.

❖ إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية قصد رفع قدرتها الإيوائية.

❖ توفير العرض السياحي و كذا تطوير و بعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبى حاجيات السياح خاصة الأجانب.

٢- تقديم ضمانات للاستثمار في الجزائر: تدعيما لسياسة تشجيع الاستثمار فإن الدولة قد عمدت

إلى إعطاء كل الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص والعموميين ،الوطنيين

والأجانب، ويتجلى ذلك في: (الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، ١٩٩٣)

-الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عمومي، قاطن بالجزائر أو خارجها.

-تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها إلى الخارج، وهذا خاص

بالمستثمرين الأجانب أو المستثمرين الجزائريين المقيمين بالخارج.

-تمنح تحفيزات جبائية وجمركية هامة.

-تمنح إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات مع المستثمرين الأجانب.

-تغطية الاستثمار عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف، والمتعلقة بتشجيع وضمانات الاستثمار التي وقعت عليها الجزائر.
-يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الوطنيون والأجانب بنفس المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار.
-كما أنه لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- الاستفادة من الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في إطار هذا القانون وذلك حسب أنماط ومواقع الاستثمارات حيث تمنح هذه الامتيازات حسب عدة أنماط وهي: (قويدر، ٢٠٠٢)

النظام العام: ويطبق هذا النظام في الامتيازات على الاستثمارات التي تم إنجازها في المناطق خارج المناطق الحرة والتنوعية وخارج نظام الاتفاقيات.

النظام النوعي: ويطبق هذا النظام على المناطق التي أعطيت لها أولوية في التنمية أو ما يسمى بمناطق التوسع الاقتصادي.

النظام الخاص بالجنوب الكبير: ويخص ولايات أقصى الجنوب الكبير وهي ولايات أدرار، إيليزي، تمنراست وتندوف.

النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب: ويخص الاستثمارات المنجزة في الولايات المشكلة للطوق الثاني من الجنوب والتي لها أولوية في التنمية وهي: غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادي سوف، بسكرة والجلفة.

النظام المتعلق بالمناطق الحرة: ويتعلق بالفضاءات المحددة والتي لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية والداخلية، وظهر هذا النظام أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم تطبيقه الآن من طرف عدد من الدول السائرة في طريق النمو مثل تاوان.

نظام الاتفاقيات: ويخص الاستثمارات الهامة والإستراتيجية وتمنحه الدولة للمستثمر على أساس اتفاقيات خاصة، وتخص الاستفادة من المزايا المقدمة بالنسبة للأنظمة الخمس الأولى مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

المزايا الإضافية: بالإضافة إلى المزايا السابقة هناك مزايا إضافية يستفيد منها المستثمرون وهي:

-المزايا المقدمة يمكن أن تحول أو يتم التنازل عنها من شخص طبيعي أو معنوي لآخر.
-يمكن أن تستفيد الاستثمارات الجاري إنجازها والتي شرع في استغلالها في غضون الخمس سنوات السابقة لصدور هذا القانون أن تستفيد من أحكامه.

- كما تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما من حيث حجم المشروع ومميزات التكنولوجيا المستعملة وارتفاع نسبة الاندماج الإنتاجي وارتفاع الأرباح بالعملية الصعبة، بحيث يتم إبرام اتفاقية لحساب الدولة والمستثمر وبذلك فقد أعطيت فرصة كبيرة لتطوير الاستثمار في الجزائر بما فيها الاستثمار السياحي وبالتالي تنمية وتطوير القطاع.

٣- تنوع العرض.

يتعلق الأمر في هذا الميدان بتنمية مجالات جديدة من أجل توسيع المنتجات السياحية وتنوعها ومسايرتها للطلب الدولي السياحي الجديد، من خلال القيام ب الدراسات القبلية للسوق السياحية العالمية وكذلك للطلب الجديد الذي يمكن أن يظهر الزبائن المحتملين والمنتجات التي يرصدونها، كما تتمحور هذه العروض السياحية الإضافية حول تثمين الرصيد الثقافي والحضاري وذلك بترميم الآثار والمعالم التاريخية، حيث أن وزارة الثقافة تقوم بهذه العمليات على المستوى الوطني مثلما يحدث في حي القصبة بالجزائر العاصمة لتعيد لهذا الحي القديم طابعه المعماري الأصلي والذي سيجلب إليه لا محالة السياح.

كما أن تنوع العرض السياحي يتم أيضا عبر تثمين الرصيد الحضاري وموارد الصيد والنشاطات المتعلقة بالرياضات البحرية من خلال تزويد هذه المركبات بالمستلزمات والتجهيزات اللازمة لهذه الرياضات لاسيما المركبات الساحلية، وكذلك إعلام السائحين بالأماكن والمعالم الدينية ذات الطابع المحلي والجهوي مثل: القيام بتنظيم الزيارات مع البلدان المجاورة خاصة في أعياد الزاوية العيساوية والتيجانية وباقي الزوايا الأخرى التي يكثر الطلب عليها مثل موسم تاغيت والسببية بجانت وأسبوع تيميمون، وكذلك يمكن توفير عروض أخرى ذات مواضيع متعددة كالسياحة الخاصة بالصيد البري وعمليات القنص البحري التي يمارسها تقليديا في الجزائر السياح الأجانب.

٤- تدعيم نوعية الخدمة السياحية:

ويدخل في هذا الإطار تدعيم نوعية الخدمة المقدمة للسائح وتحسين المحيط السياحي مثل المدن والمناطق السياحية، وكذلك تكوين الموارد البشرية التي تعتبر هامة أيضا في تقديم نوعية الجيدة للمنتج السياحي (قويدر، ٢٠٠٢).

إن ترقية وتدعيم نوعية تعتبر من الأولويات لتنسيق القطاع السياحي ودفعه وضمان انطلاقه صحيحة له، ويرجع هذا أساسا إلى النقائص المسجلة في هذا الميدان على كل المستويات، ولذلك يتوجب اتخاذ إجراءات لتحسين هذه الوضعية التي يمكن أن ترهن من حظوظ العرض السياحي الجزائري في الارتقاء إلى مقاييس الخدمات الدولية المنافسة.

ومن أجل القضاء أو التقليل من العشوائية التي تؤثر على نوعية الخدمة السياحية تعمل الإدارات المركزية للسياحة إلى تقييس النشاط السياحي معتمدة في ذلك على عوامل تكوين ملموسة مثل: مساحات الغرف، نوعية الأثاث والتجهيزات، فن الزخرفة والرفاهية والتسليية، مزاوله الوظائف الرئيسية للسياحة تخضع لشرط الحصول المسبق على اعتماد يمنح وفقا لمعايير الأهلية والكفاءة المهنية مثل: الوظائف الخاصة بوكلاء الأسعار، مديري الفنادق ومرشدي السياحة. بالإضافة إلى هذه الإجراءات هناك إجراءات على مستوى المؤسسات نفسها من أجل تحسين النوعية لأن المؤسسة الناجحة هي التي بإمكانها أن توازن بين النوعية والسعر.

ومن أجل تدعيم النوعية فإن برنامج الوزارة يتمحور حول الخطوات التالية:

متابعة عمليات التقييس ومراقبة النشاطات والمهن السياحية الخاصة التي تخص الجوانب التالية: تدعيم الاحتراف وتحسين النوعية عن طريق مواصلة تقييم وتنظيم نشاطات وحدات الفنادق والسياحة.

تكييف القانون المتعلق بوكالات السياحة والأسفار مع المعطيات الاقتصادية الجديدة.

تصنيف المؤسسات الفندقية مع النظم الدولية.

ضبط معايير استغلال الحمامات المعدنية.

محاربة الممارسة اللاشعرية للمهن والنشاطات المقننة مثل الدليل والترجمان.

تنمية وظيفة مراقبة النوعية وذلك على المستوى (الوطني) الكلي والجزئي (أي المؤسسة) وذلك قصد تطهير المهن وضمان أصالة ونجاعة المنتجات (قويدر، ٢٠٠٢).

٥- تحسين محيط السياحة:

لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه المحيط في النشاط السياحي حيث أنه يتوجب تحسين هذا المحيط وذلك بتضافر الجهود بين مختلف الهيئات والقطاعات (الصحة، البيئة، الجماعات المحلية)، ويتم تحقيق هذا الهدف كما يلي:

- الحماية الصحية للمناطق السياحية وذلك بمحاربة كل الأمراض المعدية التي يمكن أن تنتشر فيها، وذلك بضمان التطعيمات اللازمة بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمتطورة في هذه المناطق وكذلك على مستوى المطارات والموانئ ويعتبر ذلك كضمان لصحة السياح وتوفير النظافة العمومية والغذائية في هذه المناطق وتجميلها والمحافظة على المواقع السياحية.

- التسهيلات الخاصة بتنقل السياح مثل: تسهيل عملية منح التأشيرات للسياح وأمتعتهم، والسماح لوكلاء الأسفار والسياحة المعتمدين بالدخول إلى المطارات لاستقبال أفواجهم السياحية،

وكذلك ضرورة تكييف النقل الجوي مع متطلبات الطلب السياحي ويتحقق ذلك بفتح خطوط مباشرة ودورية تربط الأقطاب السياحية الجزائرية بأهم الأسواق الموفدة للسياح، وتطوير نشاطات الرحلات البحرية ووضع سياسة جزئية في ميدان تنظيم الرحلات الجوية الجماعية الخاصة.

٦- تكوين الموارد البشرية وتكييفها مع متطلبات السياحة العصرية:

يعتبر المستخدمين عنصرا أساسيا في جودة الخدمات المقدمة من خلال إصلاح منظومة التكوين في القطاع وتكييفها مع رغبات المستهلكين وذلك بإدخال في برامج التكوين تقنيات جديدة تخص التسيير، الإعلام الآلي ومقاييس النوعية واللغات الأجنبية، ويتم ذلك عبر تكوين الموارد البشرية والتركيز على الناحية الكمية والنوعية من أجل مواكبة المقتضيات الجديدة للاقتصاد السوق والرفع من نوعية الخدمة السياحية المقدمة ونمط التسيير.

ويواجه قطاع التكوين السياحي حاليا عدة صعوبات تتعلق بالجوانب التالية:

الصعوبات المالية مثل: قدم الهياكل البيداغوجية، عدم تناسب اللوازم البيداغوجية للتطورات الحاصلة في القطاع وفي القطاعات الأخرى بصفة عامة.

الصعوبات ذات الطابع البشري وتتمثل في غياب المكونين وسياسة تكوين مواتية.

الصعوبات على مستوى العلاقات والتنظيم.

وعليه لا بد من وضع جملة من التدابير لحل هذه المشاكل، تتمثل في ضرورة تنمية وتنويع أنظمة التكوين والمؤهلات، والتمكين من اللغات الأجنبية وإنشاء علاقة بين المكون والمتكونين، ومواجهة الانشغالات المهنية لمختلف القطاعات السياحية وإدماجها في برامج التكوين، وضرورة إدراج وتنظيم الدخول إلى المتاحف والحضائر الطبيعية، وترميم المواقع الأثرية والتعريف بالأعياد المحلية والتقليدية (قويدر، ٢٠٠٢).

٧- في مجال تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية:

إن عملية تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية تعتبر وظيفة إستراتيجية وهامة من خلالها يتم تطوير القطاع، وذلك بسبب إقناع المستهلكين بالمنتجات السياحية الجزائرية.

يعتبر الديوان الوطني للسياحة أداة الترقية في الجزائر، ويقع على عاتقه مهمة تحسين صورة الجزائر السياحية على المستوى الخارجي والداخلي لأن الإمكانيات المادية والمالية لا تكون ضامنا لوحدها لنجاح عملية الترقية، لذلك حدد الديوان الوطني لمهمته عدة محاور أساسية يقتحم من خلالها الميادين وهي: (قويدر، ٢٠٠٢)

تحسين وتنمية علاقاته بالعامّة على المستوى الوطني والدولي مع مختلف المؤسسات السياحية والمستهلكين.

إنتاج وتوزيع المعلومات السياحية باتجاه الجمهور الواسع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

المساهمة في أعمال وعمليات ترقية صورة الجزائر في إطار ما بين القطاعات على الصعيد المؤسسي.

المساهمة في عمليات ترقية الاستثمارات السياحية.

تنظيم حملات إعلامية حول مواضيع ذات طابع خاص مثل المهرجانات، الأعياد الشعبية والجهوية.

٨ - الحركة الجموعية ووظيفة الترقية:

كما يدخل أيضا في إطار الترقية الحركة الجموعية، حيث يلاحظ في الدول المتقدمة نشاط كبير لهذه الجمعيات والتي تساهم بشكل كبير في عملية ترقية السياحة وتقديمها على أحسن صورة سواء للمستهلك الوطني أو الأجنبي، والملاحظ أن هذه العملية متأخرة جدا على المستوى الوطني، وعليه لا بد من تعزيز دور وعمل الحركات الجموعية لاسيما الموجودة على مستوى الأقطاب السياحية وإعطائها الدعم المالي الضروري، وتساهم الحركة الجموعية مساهمة فعالة في تنشيط وترقية السياحة لاسيما من ناحية نشر وعي سياحي لدى السكان الأصليين للوطن الذين ينظرون إلى النشاط السياحي نظرة ضيقة ومشوهة من خلال انخفاض القدرة الشرائية لديهم مع ارتفاع الأسعار خلال المواسم السياحية وندرة المياه الصالحة للشرب بسبب تزايد السياح.

بالإضافة إلى سلوكيات وعادات السياح التي تخالف العادات المحلية، وبالتالي هذه النظرة شوهت صورته، وعليه تلقى مسؤولية تغييرها بشكل كبير على عاتق الحركة الجموعية التي تقوم بعمليات تحسيس وتفهم الناس بأهمية هذا النشاط من الناحية الاقتصادية والآثار الإيجابية له، وكذلك الحفاظ والدفاع على المناطق السياحية خاصة الحساسة منها.

٩ - التنمية السياحية المستقبلية في الجزائر:

عمدت الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وقد انطلق العمل به وحددت سنة ٢٠٢٥ كأجل للانتهاء من تطبيقه، ويشكل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر و بموجبه تقوم الدولة بالإعلان عن رؤيتها للتنمية السياحية الوطنية على المدى الطويل ٢٠٢٥ وذلك في إطار التنمية المستدامة.

ويرتكز التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ٢٠٢٥ SDAT على خمس ديناميكيات وهي: (بن رجم، ٢٠١٣)

مخطط المقصد الجزائري: الهدف منه رفع مستوى الإستقطاب والقدرة على المنافسة.

مخطط أقطاب وقرى الإمتياز السياحية: ويتعلق الأمر بوضع تصور لتطوير مختلف الأقطاب من خلال ترشيد الإستثمار.

مخطط جودة السياحة الجزائرية: ويهدف إلى وضع خطة لتوطيد نوعية العرض السياحي الوطني الذي يشمل التدريب على الإمتياز وتعلمه واللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالتوافق مع تطور المنتج السياحي في العالم.

مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص: بهدف ترقية بيئة والتناغم في العمل من خلال مفصلة السلسلة السياحية، وإقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.

مخطط التمويل العملي: يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات تحفيزية لدعم الأنشطة السياحية وأصحاب المشاريع والمقيمين، وكذلك استقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والدوليين.

يظهر من خلال الديناميكيات الخمس إرادة حقيقية لبعث السياحة بالجزائر، وعليه تم تحديد سبعة أقطاب سياحية رئيسية، والتي تعتبر بمثابة "أوجهات رموز" حقيقية لبروز مقصد سياحي متميز ويتعلق الأمر ب: قطب الإمتياز السياحي - شمال شرق / قطب الإمتياز السياحي - شمال وسط / قطب الإمتياز السياحي - شمال غرب / قطب الإمتياز السياحي - الواحة / قطب الإمتياز السياحي - توات فورارة / قطب الإمتياز السياحي - طاسيلي / قطب الإمتياز السياحي - الأهقار.

وسيتم وضع تسيير سياحي جديد لمرافقة هذه الحركيات، يهدف إلى تشجيع إقامة تفاعل بناء بين المبادئ الثلاثة المكونة للتنمية السياحية:

-الدولة تبقى محرك للتنمية ترمي إلى خلق بيئة سياحية وقانونية ملائمة وبرامج للتنمية، وضع الوجهة وعلامتها؛

-الفاعلون الاقتصاديون الذين يحملون المشاريع ويخلقون الموارد وينشئون الوظائف؛

-المجتمع المدني الذي يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي، البحث ومساعدة السكان على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

و لقد أعطيت للوكالة الوطنية للتنمية السياحية مهام ميدانية من أجل التكفل الفعلي بتطوير وترقية ومرافقة أصحاب المشاريع والمستثمرين، كما أسندت مهام الترقية للديوان الوطني للسياحة ONT، والديوان الوطني للتنشيط والترقية والإعلام السياحي ONAT، مع تدعيم المؤسسات التكوينية الثلاث بمدارس جديدة في كل من تيبازة وعين تموشنت بالإضافة إلى سبعة مدارس تابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين موزعة على أقطاب السياحة السبعة، دون نسيان

التسهيلات الممنوحة في مجال التمويل البنكي للمشاريع لتسهيل إجراءات الحصول على القروض المالية المناسبة حسب كل مشروع.

ثالثا - تحديات السياحة في الجزائر والفرص المتاحة أمامها:

من أجل النهوض بقطاع السياحة في الجزائر لابد عليها من معرفة وتوضيح مختلف التحديات والمشاكل التي تواجهها من أجل التقليل منها وكذا معرفة مختلف الفرص المتاحة أمامها حتى تتمكن من استغلالها وتطويرها أكثر ويمكن تبيانها من خلال مايلي :

١ - **تحديات القطاع السياحي في الجزائر** : تواجه السياحة في الجزائر عدة تحديات عليها مواجهتها خاصة تلك النابعة من مختلف المشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر والتي يمكن حصرها فيمايلي:

١- ١ - **السياسات المتعددة** و التي طبقتها السلطات العمومية تتغير في كل مرة دون أن تحقق هدفها في ترقية القطاع ، كما أن الهياكل الموجودة لا ترقى إلى المقاييس العالمية و كذلك الحال بالنسبة لمناطق التوسع السياحي.

١- ٢ - **غياب الدراسات للعرض و الطلب السياحي** و هذا ما يفسر وجود مشاريع سياحية غير ملائمة للطلب في مجمله « فمعظمها موجه لخدمة السياح الأجانب قليلي العدد و ذوي الدخل المرتفعة مع إهمال الفئات الأخرى من السياح المحليين و الأجانب الذين يمثلون الشريحة المتوسطة و الواسعة (Haddar, 1988) » .

١- ٣ - **تفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية** مثل المواصلات حيث نجد أن بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب ، كما أن هياكل الاستقبال من فنادق ، مخيمات و بيوت الشباب... الخ قليلة خصوصا في الجنوب الذي يعتبر موردا سياحيا مهما ، كما أن الخدمات في هذه المراكز و مختلف المحطات الأخرى تعتبر سيئة و باهظة الثمن.

١- ٤ - **ضعف التنظيمات و المؤسسات** التي كلفت بتسيير و تنظيم وتنسيق عمل القطاع السياحي ورغم إعادة هيكلته، إلا أنها بقيت مجرد هياكل شكلية بسبب تداخل مهامها و عدم وجود اتصال فعال بينها، بالإضافة إلى التنظيم البيروقراطي الذي كان يلزمها الرجوع دائما إلى الإدارة المركزية، رغم أن المجال السياحي يتطلب السرعة في اتخاذ القرار و تنفيذه (, Ministère du tourisme . 1986).

١- ٥ - **ضعف تكوين العمال** داخل المؤسسات السياحية بحيث لا يستجيب لمتطلبات تطور تقنيات التسيير الحديثة، كما أن ضعف التكوين انعكس سلبا على تسيير هذه المنشآت.

١- ٦- تدهور الأوضاع الأمنية فقد شلت الحركة السياحية و تأثرت صورة الجزائر السياحية في السوق الدولية و بقيت السياحة ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الموارد و الإمكانيات الموجودة.

١- ٧- تدهور البيئة أدى إلى امتناع السياح الأجانب من التردد على بعض الشواطئ الجزائرية بسبب اختفاء الشواطئ الطبيعية و تشويه المناظر بالإضافة إلى الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ «فمن بين ٣٠٠ كلم من الشواطئ الرملية الموجودة ، فإن نسبة ٨٥% منها تشهد تناقص الرمال بسبب زحف مياه البحر و ١٠% في وضع مستقر و ٥% بدأت تشهد تقدم الشاطئ» (المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، ٢٠٠٠) ، و مما زاد الوضع تدهورا هو انعدام مرافق سياحية أخرى على مستوى البلاد كفيلة بتخفيف الازدحام على الشواطئ.

١- ٨- تدهور مناطق الأطلس الصحراوي بسبب الأضرار الطبيعية التي يصعب التحكم فيها والتي تؤدي مياهها إلى إزالة الرسوم و النقوش الصخرية بفعل تفتت الصخور و بسبب ممارسات السياح الذين يبحثون عن أشياء تذكارية و اقتطاع النقوش أو أخذ الصور التذكارية ، و مما يزيد الوضع أكثر خطورة هو نقص الوسائل البشرية و المادية لحمايتها و إعادة ترميمها دون إتلاف جزء كبير منها .

١- ٩- ضعف الإعلام على المستوى الداخلي و الخارجي و اقتصره فقط على الموسم الصيفي ، وضعف توعية الأفراد بأهمية السياحة فالإعلام من شأنه أن يحسن صورة الجزائر و ينشط الحركة السياحية .

١- ١٠- كثرة المشاكل التي يواجهها المستثمرين في هذا القطاع خاصة مشكل الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئته و تحضيره على مستوى مناطق التنمية السياحية ، بالإضافة إلى مشكل عدم وجود تحفيزات مالية خاصة للمستثمرين في هذا القطاع ، حيث أن المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة و بأسعار فائدة مرتفعة ، كما أن مجمل الإجراءات القانونية المتخذة لم تكفي لإنعاش الاستثمار انتعاشا حقيقيا ، و يقتضي اتخاذ إجراءات خاصة و جديدة من شأنها أن توجد حلا لهذه المشاكل التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع .

٢- الفرص المتاحة أما السياحة في الجزائر:

توجد عدة فرص متاحة أمام السياحة الجزائرية و التي يمكن استغلالها من أجل تطويرها والنهوض بها نذكر منها:

- الجزائر تمتلك الكثير من الإمكانيات و مقومات الجذب السياحي التي تمكنها من منافسة العديد من الدول الأخرى في جذب السياح سواء من حيث العرض و الطلب السياحي ، لتساهم السياحة

في الدخل القومي من خلال زيادة توافد السياح القلائل الذي لا يزال عددهم أقل بكثير من إمكاناتها السياحية.

- تعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية.
- المناخ الجيد والدافئ على طول أيام السنة مما يجعلها بلدا سياحيا على طول السنة.
- ثروات طبيعية وتاريخية مميزة وكذلك تراث ثقافي متنوع ومختلف باختلاف المناطق.
- تتمتع الجزائر عالميا بموقع جغرافي استثنائي وهو بذلك يجعلها قريبة من الأسواق المرسلة للسياح لاسيما السوق الأوروبية.

- عدم شهرة الجزائر في الميدان السياحي يجعلها محطة جديدة للسياح العالميين الذين يسعون دوما إلى اكتشاف الجديد عن البلدان والشعوب والعادات والتقاليد.

- الطلب السياحي الداخلي المهم وبالتالي لابد من تلبية رغبات وطلبات السياح الوطنيين.
- توفر كل أنواع السياحة و التي يمكن أن تمارس خاصة و أنها تتمتع بالتنوع الكبير في خصوصياتها المحلية وبالتراث الثقافي والرصيد الطبيعي.

- اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات هامة ويعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر بكل ولاياتها كقابلة سياحية بفضل الديناميكيات الخمس التي يسعى إلى تحقيقها. (قويدر، ٢٠٠٢).

- شبكة نقل هي قيد الإنجاز وفق المقاييس الدولية، تتيح جميع التنقلات عبر الطرق السيارة والموانئ و المطارات بفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه ؛ ناهيك عن وسائل الإعلام والاتصال، بما يسمح بالالتحاق في ظرف ساعات قليلة، بأبعد الجهات العالمية.

-تتوفر الجزائر على إمكانات كبيرة في الميدان السياحي إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع.

-تظافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني كمؤهلات لاستغلال الموارد السياحية المتميزة.

- زيادة العرض السياحي من حيث العدد الإجمالي للفنادق السياحية بمختلف تصانيفها والأسرة والغرف من جهة و إعادة توزيع هذا العرض من جهة أخرى ، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهود.

الخاتمة:

في ختام دراستنا للموضوع محل البحث حول فرص و تحديات الصناعة السياحية في الجزائر ندرك بأنها بدأت تهتم بهذا القطاع الهام ، فالسياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية، و رغم ما تملكه من مقومات و موارد سياحية تؤهلها لأن تكون ضمن المراتب الأولى للدول السياحية عالميا ، إلا أنه بالرغم من كل هذا، لا يزال القطاع السياحي الجزائري لا يقوم بالدور المنوط به، و توقعه عدة معوقات و مشاكل تسعى الدولة حاليا للقضاء عليها من خلال إعداد برامج تنموية و خطط إستراتيجية، كل هذا محاولة منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

و لكن تحقيق التنمية يعتمد على أكثر من مورد، و يعتبر القطاع السياحي مورد إضافي إن أحسن استغلاله، خاصة و أنه أصبح يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات، و مصدرا للعملة الصعبة، و فرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية أما من منظور اجتماعي و حضاري، فإن السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية و الحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية و جسر للتواصل بين الثقافات و المعارف الإنسانية للأمم و الشعوب، و محصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية و ارتفاع مستوى معيشة الفرد.

على ضوء ما سبق يمكن أن نقترح جملة من التوصيات وهي:

- منح مكانة أكبر للسياحة في السياسة التنموية العامة و قيام الجهات المسؤولة باستكمال الإعداد لإنجاز استراتيجيات وطنية للمحافظة على البيئة السياحية و وضع البرامج و الأهداف وفق سقف زمني محدد من أجل ترقية القطاع السياحي.
- يجب أن تقوم بحصر جميع مقوماتها السياحية و تشخيصها و تصنيفها ثم تقييمها وفقا لمعايير موضوعية كمية و كيفية و الاهتمام بتطوير البيانات الإحصائية من خلال القيام بمسح عن حجم النشاط السياحي و وضع آلية لتدفق المعلومات و البيانات من مكاتب السياحة و السفر بما يحقق إظهار و إبراز الأثر الحقيقي للسياحة و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع بشكل عام و العاملين في مجالات السياحة المختلفة و الأجهزة السياحية الرسمية بشكل خاص و ذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة إلى جانب وضع البرامج التي يمكن أن ترفع من مستوى السلوك لدى جماهير المجتمع.
- إعداد و تأهيل السكان المحيطين بالمناطق السياحية ثقافياً و مهنياً و تعريفهم بأهم السلوكيات و الأخلاقيات الناجحة في استقطاب السياح و جذبهم.

- تأهيل كوادر وشركات سياحية محلية قادرة على تنظيم سفرات منتظمة، للسياح والزوار والمواطنين بواسطة حافلات مكيفة إلى المعالم الأثرية والحضارية والسياحية مع إعداد برامج متنوعة وترفيهية لهم.
- تشجيع المنتجات الصناعية والزراعية المحلية ومصنوعات الحرف التقليدية أو الشعبية لتقديمها أو بيعها إلى السياح باعتبارها نشاطات تكمل وتنمي النشاط السياحي.
- تطوير أدوات التسويق والترويج السياحي في داخل وخارج الوطن الجزائري من خلال تفعيل دور الإعلام المرئي والمكتوب في الترويج للسياحة ومواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولي.
- كما يجب رصد المخصصات المالية اللازمة للمشروع في النهوض بمواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن.
- الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة والإدارات المعنية بسلامة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري، بما يخدم قيامها بدورها المطلوب في تحقيق التنمية السياحية المحلية المستدامة.
- تشجيع تنوع المنتج السياحي في المدن الكبيرة من خلال الاهتمام بأنواع السياحة الأخرى.
- تخصيص جزء من الإيرادات السياحية لتغطية احتياجات مشاريع التنمية السياحية المستدامة ولتقليل الاثار السلبية للتلوث و التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والاقليمية.
- دعوة وسائل وأجهزة الإعلام المختلفة والقوى السياسية ومنظمات المجتمعات المدني باستشعار مسئوليتها للقيام بدور التعريف والتوعية بأهمية السياحة كمنشأ ومورد اقتصادي وتصحيح المفاهيم والنظرة الخاطئة لدى الرأي العام والاستفادة من القدرات الموجودة في مجال التوعية السياحية بين أوساط المجتمع.

١المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة -الجزائر

٢ جامعة المنيا-مصر -

قائمة المراجع:

- ١ - الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد ٦٤، ٠٦، أكتوبر ١٩٩٣.
- ٢ - الديوان الوطني للسياحة ، الأعياد المحلية من أجل ترقية المنتج السياحي ، الجزائر سياحة :نشرة إعلامية برقم ٣٠ ،مارس ٢٠٠١ .
- ٣ - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية ،الدورة ١٦ ، نوفمبر ٢٠٠٠ .
- ٤ - أمحمدي بوزينة أمينة ،السياحة المستدامة و أثرها على التنمية بالجزائر،الملتقى حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة باتنة، يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، الجزائر.
- ٥ - بن رجم محمد خميسي، الاستثمار في السياحة و دوره في التنمية المستدامة بالجزائر، الملتقى الدولي الأول حول:التسويق السياحي و تثمين صورة الجزائر،تحت شعار " الجزائر وجهة الغد"، جامعة باجي مختار عنابة، يومي ٦ و ٧ نوفمبر ٢٠١٣ .
- ٦ - بوهالي محمد الشريف ، تصنيف الحضيرة الوطنية لـ تازة بجيجل ضمن المحميات العالمية ،مجلة نسومات الكورنيش ،العدد ٣٠ ، ديسمبر ٢٠٠٤ .
- ٧ - عداد رشيدة ، التسويق في المؤسسة الخدمية :دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٢ .
- ٨ - قويدر لويزة ، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،٢٠٠٢ .
- 9- Haddar belkacem , rôle socio-économique du tourisme cas de l'Algérie ,OPU ,Alger ,1988.
- 10- L'Artisanaten Algérie,http://www.mta.gov.dz/ARTISANAT.html, 19 /11/2003.
- 11- Ministère du tourisme , l'avenir de l'industrie touristique , mai 1986.
- 12- ONT, mois du patrimoine, Algérie tourisme, publication d'information ,N° : 04, avril 2001.